



## فرنسا - إيران: مسلسل العلاقات المتعرجة

السياسات الإقليمية التوسعية. ومن دون شك كان المشروع الإيراني في التمدد نحو البحر المتوسط تحت المجرى الفرنسي لأنه مشروع نزاع مفتوح في الإقليم. لكن كل التاريخ المقل أصبح وراء صانعي القرار الفرنسي، وتصوروا أنه بعد اتفاق 2015، أتى وقت البازار ولعبة الشطرنج وأصبح الجهد يتركز على أخذ حصص من "الكعكة الإيرانية". بيد أن حبة تراب بدت الأحلام الوردية الفرنسية والأوروبية في الاستفادة من الأدورادو الإيراني الواعد، وزادت من النفوذ الروسي والصيني على بلد ما بين الخليج وبحر قزوين. ولم تنته باريس ولندن وبرلين وروما وغيرها من العواصم الأوروبية إلى أن لاعب الشطرنج الإيراني يقن فن توزيع الصفقات في البازار ويربط الكثير منها بتقارب سياسي أو بتراجع محدد.

ترتبط رحلة حياة سعادة تجديد العلاقات المتجددة بين طهران وباريس بتطور الوضع الإيراني الداخلي وحركات بركان الخليج والشرق الأوسط والملف اللبناني. ولهذا اندفع ماكرون منذ 2018 إلى اليوم كي يلعب دوراً يكرس دبلوماسيته الوسيطة، لكنه في الملف النووي الإيراني أو إزاء مبادرته اللبنانية، لم يسجل ماكرون حتى اللحظة أي اختراق أو أي مكسب. يتجاوز الرئيس الفرنسي الغفراوات ويركز على العلاقة الحوارية مع إيران وصيانة الأمن الإقليمي الجماعي لمنطقة الخليج العربي، وذلك لا يتعارض مع الاهتمام بالحفاظ على المصالح الفرنسية الاقتصادية والاستراتيجية. لا تعتبر إيران ماكرون صديقا لها، لكن أوساطا إيرانية لا تخفي امتنان طهران من فرنسا لأن ماكرون عارض الرئيس الأميركي ترامب إزاء الاتفاق النووي. وتعتبر طهران أنها منحت الكثير للجانب الأوروبي وخصوصا الصفقات الضخمة ولم تحصل على المقابل.

بعيدا عن لغة المصالح المباشرة ومع تركيز إدارة بايدن المصممة على العودة إلى الاتفاق النووي، تخشى الأوساط الأوروبية المماثلة قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو القادم، وفي هذا الوقت ينظر الأوروبيون بقلق كبير إلى الإعلان الأخير لرئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالح، إنتاج نحو 25 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة خلال الشهر الماضي، مهدداً برفع النسبة إلى 60 في المئة.

ومن هنا فإن اجتماع 5 + 1 التقني، الذي من المفترض أن يعقد هذا الأسبوع في بروكسل، كان سيشكل اختباراً لاقتراح الثلاثي الأوروبي يطرح تزامنا مع عودة إيران إلى الامتثال مقابل منافع اقتصادية. لكن ليس من الواضح حتى الآن إن كانت واشنطن ستقدم على رفع العقوبات قبل أن تلتمز إيران. إنها الحلقة المفرغة التي تدور فيها أيضا العلاقات الفرنسية - الإيرانية حتى إشعار آخر.

إلى اتفاق مع حسن روحاني، سكرتير مجلس الأمن القومي حينها، وتم إحباطه بقرار من خامنئي. يجدر التذكير أن الإمام الخميني كان قد صنف فرنسا بـ "الشيطان الأصغر" متناسيا أنها استضافته وانطلق منها قائدا للثورة. بعد ذلك ومقابل دعم فرنسا للعراق في الحرب ضد إيران أمرت طهران بعمليات خطف الرهائن الفرنسيين في لبنان وقتل الجنود والدبلوماسيين الفرنسيين في لبنان والقيام بأعمال إرهابية في العاصمة باريس.

تجاوز ماكرون للعثرات وتركيزه على العلاقة الحوارية مع إيران وصيانة الأمن الإقليمي الجماعي لمنطقة الخليج العربي لا تتعارض مع الاهتمام بالحفاظ على المصالح الفرنسية الاقتصادية والاستراتيجية

بالرغم من هذه البدايات الصعبة والمواجهات عادت العلاقات للإقلاع مع وصول محمد خاتمي إلى الرئاسة. لكن موقف باريس المتحفظ على أطروحات محمود أحمدني نجاد ومجاراتها الانتفاضة الخضراء في 2009 (على خلاف موقف براك أوباما)، بالإضافة إلى التشدد في مفاوضات الملف النووي من نيوكولا ساركوزي إلى لوران فابيو، والذي زاد من الفجوة السياسية وأتى النزاع السوري مرتبطا بالوضع اللبناني ليعمق الخلاف بين الطرفين. بالرغم من التعرجات والتناقضات، تاريخيا كان هناك إعجاب ثقافي متبادل بين الفرنسيين والفرس امتد من حافظ وعمر الخيام إلى "الرسائل الفارسية" لمونتسكيو، حتى حقبة هنري كوربان وإسهاماته حول الإسلام على الطريقة الإيرانية. لكن من الناحية السياسية، كانت "فارس" القديمة مدار تجاذب روسي - ألماني - أنغلو سكوني، ولم يكن لفرنسا نفوذ يذكر فيها.

بيد أن العلاقات الحديثة المستجدة بدأت بالنووي وتعقدت معه. والآن يحاول ماكرون إعادة إحيائها وتعزيزها من بوابة الوساطة حول الملف النووي. تنطلق باريس نظريا من خشيته من انتشار أوسع لإسلة الدمار الشامل في منطقة مضطربة، وكذلك ترفض

د. خطر أبو دياب  
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

تزايد منسوب القلق الفرنسي من "المرحلة الدقيقة" في البرنامج النووي الإيراني مع اقتراب التوصل العملي إلى إنتاج سلاح نووي. رغم التحذيرات الثلاثية الفرنسية والبريطانية والألمانية من هذه الخطوة، ومع تأكيد الجانب الأوروبي مجددا التفاهم مع الولايات المتحدة، على أهمية التعامل مع برنامج الصواريخ الباليستية ودعم الاستقرار الإقليمي. ويأتي ذلك بعد إعلان طهران أن الاتفاق النووي لا يحتاج إلى وسط، وذلك تعقبا على طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التوسط بينها وبين الولايات المتحدة التي انسحبت أحاديا منه. وكان ميرال رفض أن "اتفاق 2015 كتب في أكثر من 150 صفحة"، مضيفا "عندما يكتب نص طويل ودقيق إلى هذا الحد، هذا يعني عدم وجود حاجة لإعادة مناقشته".

لكن ذلك يبرهن أن اتفاق فيينا كان في الأساس اتفاقا ثنائيا بين واشنطن وطهران وكان مغلقا بطابع دولي. وهذه الخيبة الماركوفية ليست جديدة على الدروب المتعرجة للعلاقات الفرنسية - الإيرانية. يرد ماكرون على اللامبالاة أو الإهمال الإيراني ويحاول ممارسة ضغط منسق مع الأوروبيين، مع التشديد على تمسكه بدور "الوسيط الأمين" في الملف النووي الإيراني. وفي سياق جهوده مستندج زيارته المرتقبة نهاية مارس الحالي إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر.

ومما لا شك فيه أن هذا التحرك سيركز على الصلات الثنائية وقبل ذلك على الملفين الإيراني واللبناني، وسيكون مناسبة لتعمير رسائل سياسية إلى طهران. وحتى اللحظة، وبالرغم من أن جهوده المتواصلة منذ وصوله إلى الألبان في 2017 لم تكلل بالنجاح، فقد تحمس ماكرون مع ترمب جوبالدين في البيت الأبيض مرارها على وساطة كادت تنجح في سبتمبر 2019 وذلك حين تراجع الرئيس حسن روحاني في آخر لحظة عن لقاء الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بطلب من المرشد الإيراني علي خامنئي.

حسب التسلسل التاريخي كانت الدبلوماسية الفرنسية أول من انتبه للبرنامج النووي الإيراني بعد حرب العراق في 2003، وكانت وراء إطلاق المفاوضات الأوروبية مع طهران، والتي مهتد لاحقا للمفاوضات وفق صيغة 5 + 1 التي توصلت إلى اتفاق فيينا في 2015، وتخللت ذلك فرص ضائعة أبرزها في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في العام 2005 عندما توصل

## صراع أميركي روسي على السودان تحت أنظار الصين لعبة توازن القوى تدخل منعطفًا جديدا في القرن الأفريقي

بالوقود، لكن السفينة الروسية مزودة بأجهزة استطلاع وإمكانية التصوير. وهذا الأمر يوضح أن الروس لديهم شكوك حول وصول الأميركيين لساحل البحر الأحمر، وإمكانية أن يقيموا قواعد عسكرية بالتنسيق مع السلطات السودانية.

### لعبة توازن القوى

تطمح روسيا للعودة مرة أخرى إلى منطقة نفوذ قديمة تركها الاتحاد السوفياتي في أعقاب سقوطه في مطلع تسعينات القرن الماضي، من خلال إنشاء شبكة قواعد بحرية تخلق تواجدا روسيا بين منطقتي القرن الأفريقي ومنطقة خليج عدن. ويرى محللون في اهتمام روسيا بالسودان تأكيدا منها على أحيائها في المنطقة من خلال اتفاقية سابقة مع الخرطوم لإنشاء قاعدة عسكرية لوجستية، ففي 2007، لم تتحسس موسكو لطلب الرئيس السوداني آنذاك، عمر البشير إنشاء قاعدة عسكرية روسية في السودان.

وقد سعت الخرطوم إلى تطوير قدراتها العسكرية عبر تعاونها مع موسكو، في ظل حصار أميركي جراء عقوبات فرضتها واشنطن على السودان، بالإضافة إلى إدراجها على لائحة الإرهاب لأكثر من عقدين من الزمن. لكن موسكو نشطت مؤخرا في الحديث عن اتفاقية وقعتها مع الخرطوم للإقامة قاعدة عسكرية روسية شرق السودان على البحر الأحمر، فيما تعاملت الخرطوم مع الأمر بالنفي، ثم الصمت. وفي مايو 2019، كشفت موسكو عن بنود اتفاقية مع الخرطوم، لتسهيل دخول السفن الحربية إلى موانئ البلدين، بعد أن دخلت حيز التنفيذ.

وصادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في نوفمبر الماضي، على إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان، قادرة على استيعاب سفن تعمل بالطاقة النووية. وبعد ثلاثة أيام، قال رئيس الأركان السوداني الفريق ركن محمد عثمان الحسين "حتى الآن ليس لدينا الاتفاق الكامل مع روسيا حول إنشاء قاعدة بحرية في البحر الأحمر، لكن التعاون العسكري بيننا ممتد". وفي التاسع من ديسمبر الماضي، نشرت الجريدة الرسمية الروسية نص اتفاقية حول إقامة قاعدة تمويين وصيانة للبحرية الروسية على البحر الأحمر بهدف تعزيز السلام والأمن في المنطقة وقادرة على استقبال سفن حربية تعمل بالطاقة النووية، واستيعاب 300 عسكري ومدني.

ومع ذلك فإن بواعث القلق تتردد اليوم في الغرب بشكل أكبر في ظل المعلومات، التي تفيد بأن الصين تريد عسكرية الموانئ وفق ما تملبه عليها سياستها الخارجية، فقد تحدثت كيفين رود، رئيس معهد جمعية آسيا للدراسات السياسية، في تقرير نشره المعهد في أكتوبر الماضي، عن منهج الصين، الذي وصفه بأنه "نهج شديد وواضح على الموانئ في العالم".

منح تجاهل الغرب لتأثير روسيا المتزايد في أفريقيا، الكرملين الوقت الكافي لتوسيع نفوذه في القارة وترسيخ أقدامه من بوابة السودان. لكن اهتمام الولايات المتحدة بهذا البلد يمنح الصراع أبعادا إضافية، خاصة وأن الصين التي حركت خيوط عسكرة سياستها الخارجية منذ سنوات تتمترس في الخلف وترقب ما يحصل في منطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية.

ويؤكد محللون عسكريون أن وصول الفرقاطة الروسية والمدمرة الأميركية في وقت واحد هو شكل من التسابق بين القوتين العسكريتين الأميركية والروسية. ففي أواخر يناير الماضي، وصل نائب قائد القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا (أفريكوم)، أندرو يونغ إلى الخرطوم، وبحث سبل تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين.

ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تعطي دللا مملوسا أن السودان أصبح ساحة تنافس ومسرح عمليات للقوى العظمى، متمثلة في الولايات المتحدة وروسيا، ومع ذلك ستكون الصين أيضا في هذا الصراع لوجودها في الجزر الإريترية بالقرب من ميناء بورتسودان، كما أن لها قاعدة عسكرية في جيبوتي.

ويعكس الصراع الأميركي الروسي على النفوذ في السودان رغبة واشنطن وموسكو في تعزيز نفوذهما في القارة الأفريقية، التي تمثل مصدرا كبيرا للثروات الطبيعية وسوقا ضخما للسلاح.

كما يقع السودان في منطقة تتسم بالاضطرابات بين القرن الأفريقي والخليج وشمال أفريقيا، ما يمثل أهمية لساعي كل من واشنطن وموسكو للحفاظ على مصالحهما في تلك المناطق الحيوية. ورغم أن روسيا تترك أنها لا تستطيع الوصول إلى نفس المستوى من النفوذ مثل الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنها منذ العام 2014 كانت حاضرة بشكل متزايد في القطاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لدول أفريقيا جنوب الصحراء.

وفق الخبير الاستراتيجي والعسكري، اللواء ركن متقاعد أمين مجذوب، فإن زيارة السفينتين الأميركيتين في هذا التوقيت للسودان تأتي في إطار التفاهات بين القيادة العسكرية السودانية وقيادة أفريكوم، خلال الزيارة الأخيرة للخرطوم.

### بواعث القلق الأكبر ليست بسبب روسيا، بل الصين التي عملت دون ضجيج لسنوات على عسكرة الموانئ الأفريقية

واستدرك مجذوب، بالقول "لكن من الواضح أن هذه الزيارات هي رد على المركز اللوجستي الروسي الذي أجازته البرلمان الروسي، وحتى الآن لم يتم الرد على هذا الأمر من السلطات السودانية". ورأى أن وصول السفينة الروسية الأدميرال غريغوروفيتش إلى ميناء بورتسودان مخالف لعادات الزيارات، فالسفن تأتي للتدريب أو التزود

بذات لعبة القواعد العسكرية بين روسيا والولايات المتحدة تبرز بشكل أكبر في الفترة الأخيرة في قارة أفريقيا. ففي تسابق واضح نحو السودان، وصلت إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر ثلاث سفن حربية أميركية وروسية خلال أيام معدودة. ويقدّر ما يعطي التنافس بين موسكو وواشنطن على السودان، الذي يرى في ظل السلطة الانتقالية أن تنوع الحياة بات أمرا لا مفر منه، أبعادا استراتيجية لهاتين القوتين العظميين، لكن المحليين يرون أنه لا يمكن تجاهل دور الصين في منطقة القرن الأفريقي، بعد أن تحولت إلى رقم مهم في معادلة التوازن الجيوستراتيجية.



وبما أن الولايات المتحدة تريد استعادة قوتها في العالم والاهتمام أكثر بأفريقيا من خلال السودان، الذي شطبه من قائمتها للدول الراحبة للإرهاب وأزالت العقوبات، التي دمرت اقتصادا، يبدو أن روسيا والصين اللتان اتقنتا استراتيجيات منطوية للغاية سوف تكونان لاعبين مهمين في المنطقة على المدى البعيد.

### ساحة تنافس

سعت الخرطوم منذ فترة إلى عقد علاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية مع العديد من القوى الفاعلة على الساحة الدولية من خلال مبادا تنوع الشركاء، خاصة بعد أن قطعت ثمار شطبتها من القائمة الأميركية للإرهاب بشكل جدي. ووصول كل من السفينتين الأميركيتين يو.اس.اس ونستون تشرشل اللتين الماضيتين، وقليلها أيام بورتسودان على البحر الأحمر غدا رسو فرقاطة عسكرية روسية فيه، جاء على خلفية تحسن العلاقات بين واشنطن والخرطوم مؤخرا بشكل ملحوظ. وبينما قال الأدميرال مايكل باز، مدير الشؤون البحرية في الأستطع الأميركي "جنبنا إلى جنب مع حكومة السودان الانتقالية، بقيادة مدنيين، نسعى لبناء شراكة بين قواتنا المسلحة وأنه في الأشهر الماضية شهدنا بالفعل زيادة في الارتباطات العسكرية"، أكد قائد قاعدة بورتسودان البحرية، العقيد ركن بحري إبراهيم حماد، أن "هذه الزيارة لها أهمية كبيرة، وتمثل عودة إلى العلاقات الأميركية السودانية في ما يتعلق بزيارات السفن الحربية".



ورقة القوى العظمى لخدمة مصالحها